

سادس عشر

عليه باخذ الناب لقطع على واحد منها ويجوز ان يعلم الجان المحكابه
القولين في الناب بالوارث لما ذكره امام ان الصديقي
قطع بني القطع عنها والمهور اثبات القولين هـ وعن
الشافعي اي حكايت الهما متصومان في القدر ويرد ذكر
الشافعي الروابي انه لو ناول الراجل الخارج في غير الناب
لم يقطع واحدهما لان الراجل لم يخرج من ناهج الحيز
والخارج لم يتناول من الراجل ذلك بعد حكاية
القولين في التصوير السابق ويشبه ان يكون هكذا
جوابا على المصح والمفلا يتضح فرق بين ان يصفه في احد
الخارج وبين ان يتناوله من يده ولو تقب اثنان ودخل احد
احدهما المال وشده على المخرج فخرج به المخرج فالقطع عليه
ولا يثقل المولد ولو ان المخرج حمل المال فخرج به
والمنازع في يده وجب القطع على المخرج وفي الجاهل وجهان
احدهما يجب لمن حمل المال حمل المال هـ والثاني
لا وهو الذي امره الروابي ثمانية لم يملكه نفسه ومنه
ان لا يعمل طريقا لئلا يملكه بل يملكه من يملكه هـ وعلى هذا
لو تقب زمن را دخل الماعى الرمن فاض المنازع وخرج به الماعى
يجب القطع على الرمن وفي الماعى الوجهان هـ وفي البيان
ان الماعى اذا حمل الرمن واخذله المخرج بدل الرمن الا الماعى
على المال واخره فخرج به فيجب القطع على الراجل الماعى
الماعى منه وجهان احدهما الثاني وقسوله في الناب

قال الطرف الثاني

في وجوه النقل
فلو رمى المال الى الخارج المرز قطع اخره او تركه ولو استخرج
من المرز محي قطع ولو احل في المرز لم يقطع ولو اتلع حوضه
في المرز فقلته او حقه يفرق في الثالث بين ان يأخذ بعد انقطاع
عنه وبين ان لا ينفذ ذلك هـ وفيه صورتان احدهما
اذا رمى المال الى الخارج المرز التقب او الباب ارمي في وقت
العدا بلزيمه القطع ولم يرق على ظاهر المذهب بين ان اجزه
بعد ما رماه وبين ان يتركه حتى يقع او يخرجه عن يده
وحبه انه اذا لم يخرجه فلا قطع عليه لان الموجد حبيد
انكف الامرته وعلى هذا فلو اخره معينه فله ان يكتفي بذلك
لو حوب القطع عليه ايدي الممام نرددانيه وحكي
عن اي حنيفه انه لا يجب القطع على الراجل اذا المياخذ ما رماه
ولا معينه يجوز ان يعلم ان ذلك قوله او تركه المحال
مع الوارث هـ ولو ارجل يرمي الناب او ارجل فيه يحبس
واخرج المنازع قطع وعند اي حنيفه لا يجب القطع

عليه باخذ الناب لقطع على واحد منها ويجوز ان يعلم لفظ
القولين في الناب بالوارث لما ذكره امام ان الصديقي
قطع بني القطع عنها والمهور اثبات القولين هـ وعن
الشافعي اي حكايت الهما متصومان في القدر ويرد ذكر
الشافعي الروابي انه لو ناول الراجل الخارج في غير الناب
لم يقطع واحدهما لان الراجل لم يخرج من ناهج الحيز
والخارج لم يتناول من الراجل ذلك بعد حكاية
القولين في التصوير السابق ويشبه ان يكون هكذا
جوابا على المصح والمفلا يتضح فرق بين ان يصفه في احد
الخارج وبين ان يتناوله من يده ولو تقب اثنان ودخل احد
احدهما المال وشده على المخرج فخرج به المخرج فالقطع عليه
ولا يثقل المولد ولو ان المخرج حمل المال فخرج به
والمنازع في يده وجب القطع على المخرج وفي الجاهل وجهان
احدهما يجب لمن حمل المال حمل المال هـ والثاني
لا وهو الذي امره الروابي ثمانية لم يملكه نفسه ومنه
ان لا يعمل طريقا لئلا يملكه بل يملكه من يملكه هـ وعلى هذا
لو تقب زمن را دخل الماعى الرمن فاض المنازع وخرج به الماعى
يجب القطع على الرمن وفي الماعى الوجهان هـ وفي البيان
ان الماعى اذا حمل الرمن واخذله المخرج بدل الرمن الا الماعى
على المال واخره فخرج به فيجب القطع على الراجل الماعى
الماعى منه وجهان احدهما الثاني وقسوله في الناب

Copyrighted by King Fahd University